

٢٠١٥ / ٣ / ٣

## مشروع قانون

### يتعلق بجدولة ديون المتسوغين لعقارات دولية فلاجية

#### الفصل الأول:

يمكن لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنين المتخرجين من مدارس التكوين الفلاحي والفلاحين الشبان والمتعاوضين السابقين بتعاونيات فلاجية منحلة والعملة القاريين بها أو بضيغات دولية تمت إعادة هيكلتها والراغبين في تمديد مدة الكراء الانتفاع بجدولة ديونهم تجاه الدولة أصلاً وخطاياها بعنوان معاليم الكراء بالنسبة للمواسم الفلاحية 2009-2010 و2010-2011 و2011-2012 و2012-2013 و2013-2014 وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات تحتسب من تاريخ إمضاء رزنامة الدفع وتسديد القسط الأول.

وتضبط رزنامة الدفع من قبل قابض المالية حسب أهمية المبلغ.

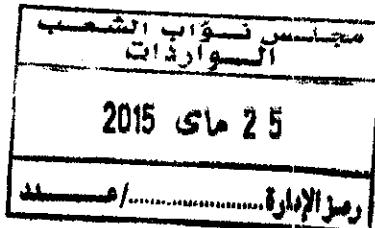
#### الفصل 2:

للانتفاع بالجدولة يتعين على المتسوغين المنصوص عليهم بالفصل الأول من هذا القانون في أجل 6 أشهر من تاريخ دخوله حيز التنفيذ تقديم مطلب كتابي في الغرض إلى قابض المالية المختص يكون معللاً ومرفقاً بالوثائق التالية :

- 1- الموافقة المبدئية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على تمديد مدة الكراء.
- 2- ما يفيد التزامهم ببرنامج إحياء وتنمية العقار المسوغ.
- 3- ما يفيد خلاص معاليم الكراء بعنوان المواسم الفلاحية السابقة للمواسم الفلاحية المعنية بالجدولة والمنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

#### الفصل 3:

تبقي معاليم الكراء المستحقة بعنوان المواسم الفلاحية **اللائحة للموسم الفلاحي ٢٠١٤-٢٠١٥** مستوجبة الدفع في آجالها.



## الفصل 4 :

تعلق إجراءات التتبع بالنسبة إلى كل مدين يلتزم بتسديد الأقساط المستوجبة في آجالها.

يترتب بالنسبة إلى كل قسط حل أجل دفعه ولم يتم تسديده استئناف التبعات القانونية لاستخلاصه.

ويسقط حق الانقاض بأحكام الجدولة في صورة عدم خلاص ثلاث أقساط متتالية في آجالها مع حفظ حق الإدارة في اعتماد إجراءات إسقاط الحق طبقاً للقوانين والترتيب الجاري بها العمل.

٢٠١٥

## شرح الأسباب

### مشروع القانون المتعلق بجدولة ديون المتسوغين لعقارات دولية فلاحية

يندرج مشروع القانون المتعلق بجدولة ديون المتسوغين في إطار التوفيق بين مصلحة المتسوغين لعقارات دولية فلاحية من جهة والمحافظة على مستحقات الدولة المتأتية من أملاك الدولة الفلاحية من جهة أخرى و ذلك قصد الرفع من النسب المحققة بعنوانها.

ويمس هذا الإجراء شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنين الفلاحيين المتخرجين من مدارس تكوين فلاحي وال فلاحين الشبان والمعاضدين السابقين بتعاونيات فلاحية منحلة والعملة القاريين بها أو بضياعات دولية تمت إعادة هيكلتها، وهي مصنفة كما يلي :

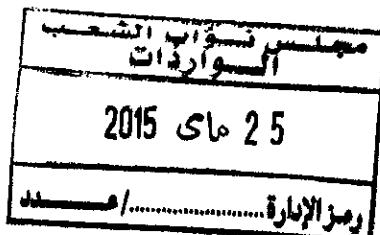
- 366 شركة إحياء وتنمية فلاحية ( حوالي 180 منها ناشطة ).
- 866 مكتب فلاحي مسؤول لفنين فلاحيين.
- حوالي 5900 مكتب مسؤول لفائدة فلاحين الشبان والمعاضدين السابقين والعملة القدامى.

وبدراسة ملفات استخلاص الديون خصوصا بعد الأحداث التي شهدتها البلاد إبان الثورة والتي شجّعت على الإعتداءات على عقارات الدولة (إشتباكات - نهب - حرق واستهداف الفلاحين) إضافة إلى ضعف مردودية عدد هام من المستغلات الفلاحية وعدم استقرار العوامل المناخية وقلة الأمطار (فلاحة بعلية)، لوحظ تدني في نسق الاستخلاصات لسنوات 2011 - 2012 و 2013 بالمقارنة مع سنة 2010 فيما شهد تطور نسبي سنة 2014 وفق ما يبيّنه الجدول التالي:

نوع المداخيل	2010	2011	2012	2013	2014
كراءات	9.849.234,421	5.822.659,166	4.183.192,099	3.985.792,340	7.676.063,397

علمًا وأن المبالغ المستخلصة المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية بالمقارنة بالمبالغ المتنقلة والواجب استخلاصها منذ بداية سريان مفعول عقود الكراء إلى غاية هذا التاريخ تعدّ ضعيفة ويمكن تبيينها كالتالي:

- المبالغ المستخلصة = 45.190.319,638 دينار.



- المبالغ المثلثة = 91.776.978,267 دينار.
- المبالغ المتخلدة بالذمة = 46.586.658,629 دينار.

وممّا زاد في تعقيد الوضعية المالية للمتسوّغين وضعف موارد الدولة هو موافقة المتسوّغين لاستغلال العقارات بعد انتهاء الفترة التعاقدية في إنتظار البتّ في دراسة مطالبهم في التمدّد، كما يلاحظ أنّ الالتزامات المبرمة بعنوان جدولة الديون الصادرة عن قباض المالية تسقط في أغلب الأحيان القضايا المرفوعة ضدّ المتسوّغين المتلّدين عن استخلاص الديون.

وبناءً عليه وتحقيقاً لمعادلة بين مصلحة الدولة في ضمان استخلاص ديونها عملاً بأحكام الفصل 25 من مجلة المحاسبة العمومية ومصلحة المتسوّغين لعقارات دولية فلاجية الذين استعصى عليهم خلاص الديون المتخلدة بذمتهم اقتضت الضرورة إدخال مرونة على المبدأ العام القاضي بدفع ثمن كراء العقارات الدولية فلاجية مسبقاً حسب التشريع المنظم للعقارات الدولية فلاجية المذكور أعلاه وذلك بتمكن الراغبين في تمديد مدة الكراء والمذكورين بطالع هذا من جدولة الديون عن الخمس مواسم فلاجية الأخيرة أي من 2009 - 2010 إلى 2013-2014 باعتبار أن الجدولة تتطلب قيام علاقة كرائية بين الدولة والمدين فلا يمكن جدولة من انتهت مدة الكراء لفائده ولا يرغب في التمديد وهو ما يفسر من ناحية أخرى استثناء من هذا القانون المتسوّغين لعقارات دولية فلاجية بالمرأكنة باعتبار أن مدة الكراء محددة بثلاث سنوات على الأقل وهي مدة غير كافية لقيام باستثمارات فلاجية وتحسينات عقارية فضلاً على أن معينات الكراء تعتبر زهيدة نظراً لكون القطع المسوغة لفائدهم صغيرة ومشتّتة.

هذا وتتجدر الإشارة إلى أنّ الانتفاع بالجدولة يقتضي خلاص معاليم الكراء بعنوان المواسم فلاجية السابقة للمواسم فلاجية المعنية بالجدولة والمنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

واعتباراً لما تقدم بيانه، ونظراً إلى أنّ فقه القضاء الإداري أصبح يستجيب لمطالب جدولة ديون الفلاحين المعسرين مادياً، فإنه يكون من المستحسن إقرار مشروع جدولة ديون أصناف المتسوّغين للعقارات الدولية فلاجية المذكورين أعلاه لإنفاذ العقد ولتحقيق الجدوى الاقتصادية على حدّ تعبير المحكمة الإدارية<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الحكم الصادر في القضية عدد 28722 وعدد 28742 الصادر عن الدائرة الاستئنافية الرابعة بالمحكمة الإدارية بتاريخ 27/12/2013 وزير الفلاحة ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية /ص.ن